

علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (1989-2019) دراسة قياسية باستعمال ARDL

The Relationship between Fiscal Policy and foreign direct investment in Algeria (1989-2019) using the ARDL

قندوز هيشام¹ ،* ، بن زاير مبارك²

¹ كلية العلوم الاقتصادية جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، hicham.elsafi@gmail.com

² كلية العلوم الاقتصادية جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، benzairmebarek@yahoo.fr

النشر: 2021/08/15

الاستلام: 2021/04/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين سياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في المدى الطويل خلال الفترة 1989-2019 باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL باستعمال برنامج eviews ، حيث أكدت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة بين سياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في المدى الطويل ، وتمثلة علاقة طردية بين النفقات العامة والاستثمار الأجنبي بمقابل علاقة عكسية بين الإيرادات العامة (الجباية) .
الكلمات المفتاحية: سياسة المالية ، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، ARDL.

رموز JEL: E17، E06.

Abstract : The objective of this study is to determine if there is a relationship between the Fiscal policy and Foreign direct Investment on Algeria in the long run during the period 1989-2019 using the ARDL by eviews program, Where the results of the study confirmed the existence of a relationship between the Fiscal policy and Foreign direct Investment on Algeria in the long term, the public expenditure contribute to Increase the foreign direct investment , while the public revenues have to reduce the foreign direct investment .

Key words: Fiscal Policy, Foreign Direct Investment, Public Expenditure, Public Revenue, ARDL.

(JEL) Classification : E17 ، E06.

1. المقدمة:

إن السياسات والأساليب التنموية، في أي بلد كان، لا تجري في الفراغ بل هي تستلهم من الأجواء الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية السائدة والمهيمنة، و خاصة في حالة الدول النامية التي تتأثر أكثر من سواها بما يجري في الدول المتقدمة.

فمن البديهيات المتداولة في الاقتصاد أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر من خلال سياسة استثمارية متنوعة بشقيها الأجنبي والمحلي، فالجزائر مثل بقية هذه الدول قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية عبر نفقاتها وإيراداتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد ، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب وضعت الجزائر قانون استثماري يحفز الاستثمار الخاصة الأجنبية و ذلك لدعم النمو الاقتصادي بها. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

1.1. إشكالية البحثية:

ما هي علاقة بين مكونات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ؟

2.1. أهمية وأهداف البحث:

يكتسب هذا الموضوع أهميته من خلال الدراسات و البحوث التي قام بها العديد من الباحثين الاقتصاديين حيث أصبح الشغل الشاغل للعديد من خبراء المالية و الاقتصاد الكلي خاصة على مستوى الدول النامية والتي تعاني من قلة الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية المباشرة ، وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود عبر خلق مناخ استثماري باستعمال سياسات مالية متنوعة. وقد ركزنا من خلال هذه الدراسة على الاستثمار الأجنبي ومكونات الساسة المالية بهدف وصول إلى نوع العلاقة التي تجمع كل من هما في الجزائر.

وللإجابة عن الإشكالية الدراسة قمنا بتقسيم المقال إلى جزء نظري وآخر تطبيقي

2. مفاهيم نظرية حول سياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2. السياسة المالية:

1.1.2. مفهوم السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من المصطلحات الشائعة الاستعمال، فمصطلح السياسة المالية اشتق أساساً من

الكلمة الفرنسية fisc، وتعني حافظة المال أو الخزانة (حاج، 2009، صفحة 201).

كما تعرف السياسة المالية على أنها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي (داود، 2000، صفحة 285).

2.1.2. أهداف ومكونات السياسة المالية

أ. أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها: (عبد المطلب، 2003، صفحة 44)

1. **التوازن الاقتصادي:** ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معاً للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، و يتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامّة معاً إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

2. **التوازن العام:** وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة). وبين مجموع الناتج الوطني ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب والقروض، والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

3. **التوازن المالي:** استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغرارة، ويلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

4. **التوازن الاجتماعي:** ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

ب. مكونات السياسة المالية:

يتم تنفيذ السياسة المالية من خلال استخدام الأدوات المالية **fiscal instruments** والتي تشمل: الإنفاق

العام والإيراد العام

1. **الإيرادات العامة:** تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية.

2. **مفهوم النفقات العامة:** النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة (الفار، 2008، صفحة 50).

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يتم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مجموعة مشاريع يمتلكها أشخاص طبيعيين أو معنويين غير مقيمين لجزء أو كل المشروع وتخضع لمجموعة القواعد القانونية المطبقة في البلد المضيف على ما يقابله من المشاريع الوطنية (النجار، 2000، صفحة 23).

وعرف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «OSDE» أنه "عبارة عن ذلك الاستثمار القائم بغية تحقيق علاقات اقتصادية دائمة (استثمار طويل الأجل) وينضم مصلحة دائمة من الكيان المقيم في اقتصاد ما (ممثلاً بمقر الشركة) على مشروع مقام في اقتصاد آخر".

2.2.2. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة (السامرائي، 2006، صفحة 76):

أ. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب.

ب. تطوير القدرات العلمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية، وتنمية قدرات المديرين المحليين.

ت. تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد، وخلق علاقات تكامل الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة، والمساعدة على إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

3. دراسة العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن نلخص المنهجية المستخدمة في مايلي (طالبي، 2015، صفحة 201):

- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار. The Unit Root of Stationarity.
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج test of bound.
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL.
- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL.

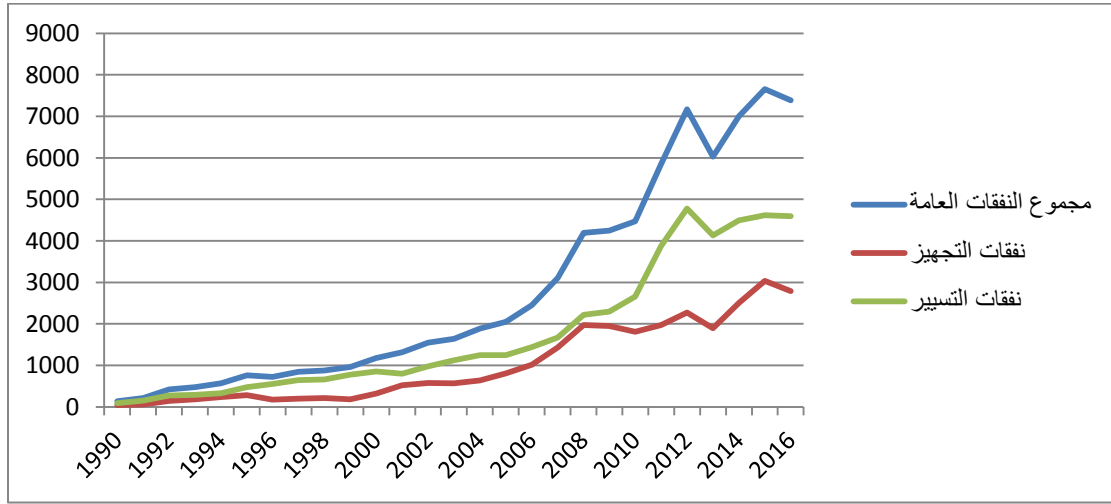
لكن قبل التطرق للدراسة القياسية سنحاول أولاً تسليط الضوء على تطور مكونات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر

1.3. تطور مكونات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي بالجزائر

1.1.3. تطور النفقات العامة

لقد تميزت السياسة النفقات في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) بنمو الإنفاق العمومي بشكل متزايد نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المعتمدة، بعد تلك التقيدية التي اعتمدت في سنوات التسعينيات، والسبب يرجع إلى تحسن مداخل البترول مع بداية الألفية، وفي هذا الإطار تم اعتماد ثلاثة برامج إنفاقية هامة بغلاف مالي إجمالي قدره 443 مليار دولار وتمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، كما تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019). وذلك حسب الشكل الموالي (البنك، 2017):

الشكل رقم (01): تطور النفقات العامة، نفقات التسيير والتجهيز من 1990 إلى 2016م

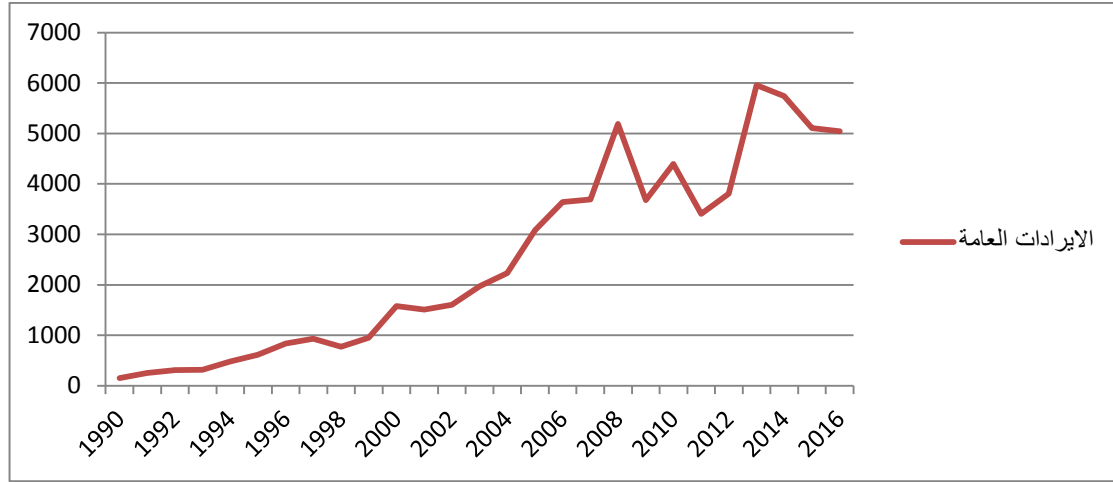


مصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Microsoft Excel 2010 اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

2.1.3. تطور الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة قصد تغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها عن أداة لتزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب الهدف المالي (دراوسي، 2006، صفحة 362).

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات العامة من 1990 إلى 2016م



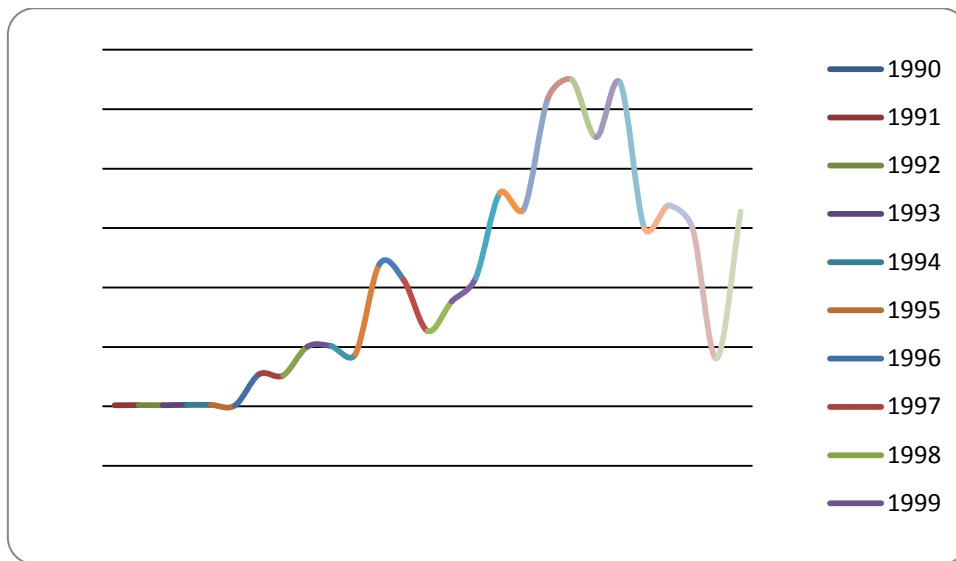
مصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Microsoft Excel اعتمادا على معطيات البنك الدولي .

من الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تزايد من سنة لأخرى بالنسبة لإيرادات الميزانية لكن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة في النفقات العامة مما يجعل العجز الموازني يزداد هو الآخر من سنة لأخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الإيرادات يعتبر انعكاسا مباشراً لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية (عامل خارجي)، لذلك يبقى الرفع عن الإيرادات خارج المحروقات على المدى القصير والمتوسط مع اعتماد خطة إستراتيجية على المدى الطويل هو التحدي الكبير أمام السلطات العمومية في الجزائر، حيث يجب تعبئة موارد إضافية مع مراعاة البعد الاجتماعي في حالة فرض ضرائب جديدة والبعد الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بصفة عامة.

3.1.3. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة ، لذلك ارتبط نمو اقتصادها بالطالب العالمي وضعية أسعار النفط فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع في وقت مبكر خلال السبعينات و الثمانينات ، ثم شهد الاقتصاد الجزائري بعد ذلك فترة عصيبة نتيجة تراجع أسعار النفط و تدهور احتياطات النقد الأجنبي و ارتفاع الدين العام كما اثر في ذلك تدهور الوضع الأمني.

الشكل رقم (03): تطور صافي التدفقات الأجنبية من 1990 إلى 2018م



مصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Microsoft Excel 2010 اعتمادا على معطيات بنك الجزائر
نلاحظ من خلال الجدول أن هذه الفترة شهدت انتعاشا معتبرا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي
المباشر حيث بلغت 2036.73 مليون دولار و يعود هذا الانتعاش نتيجة للسياسة المنتهجة من طرف الدولة
الجزائرية للتحويل نحو اقتصاد السوق ، و ذلك عقب صدور قانون 90-10 و المتعلق بالقرض و النقد الذي
كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ، حيث الفترة ما بعد 2001 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار
الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر ب 1196 مليون دولار سنة
2001 انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 633.7 مليون دولار، ثم
ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 ، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009
ارتفاعا طفيفا بنسبة 6,43% أما في سنة 2010 ، فقد سجلت في كل التدفقات الواردة تراجعا محسوما
لم يتعد بالنسبة للتدفقات الخارجية 1,87 مليار دولار إلى نهاية 2016 ، مقابل 1,51 مليار دولار في
2010، و هو ما يكشف غياب الاستثمارات في الخارج خلال الفترة الأخيرة تقريبا (تخوني و ملاحسو،
2015، صفحة 22).

2.3. استقرارية السلاسل الزمنية لمكونات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر

1.2.3. استقرارية سلسلتي مكونات السياسة المالية:

الجدول (01): اختبار جذر الوحدة ديكي-فولر المطور ADF لسلسلة النفقات والإيرادات العامة

ديكي-فولر المطور ADF						
الاختبار عند الفروقات الأولى			الاختبار عند المستوى			متغيرات النموذج
نموذج دون ثابت	نموذج بثابت	نموذج بثابت	نموذج دون ثابت	نموذج بثابت ودون	نموذج بثابت	
ودون اتجاه عام	ودون اتجاه عام	واتجاه عام	ودون اتجاه عام	اتجاه عام	واتجاه عام	
-1.96060	-4.5932	-4.1723	-3.9826	-4.1666.	-3.1382	DP
-1.955020	-3.603202	-2.986225	-1.954414	-3.595026	-2.981038	القيمة الجدولة عند مستوى 5%
-1.7339	-4.0722	-3.7813	-1.7565	-3.5022	-1.4912	RP
-1.955020	-3.603202	-2.986225	-1.954414	-3.595026	-2.981038	القيمة الجدولة عند مستوى 5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews.

يتضمن الجدول أعلاه قيمة إحصائية (T-Statistic) لكل متغير، وقد كشفت نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي-فولر المطور ADF بالنسبة لسلسلة النفقات العمومية أنها لا تحتوي على جذر وحدة لأن قيم t المحسوبة أكبر من الجدولية (ب بثابت واتجاه عام، وكذا بثابت ودون اتجاه عام وأيضاً دون ثابت ودون اتجاه عام) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة في المستوى بينما بالنسبة لسلسلة الإيرادات العامة فكانت مستقرة عند الفرق الأول.

2.2.3. استقرار سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول (02): اختبار جذر الوحدة ديكي-فولر المطور ADF لسلسلة الاستثمار الأجنبي

ديكي-فولر المطور ADF						
الاختبار عند الفروقات الأولى			الاختبار عند المستوى			متغيرات النموذج
نموذج دون ثابت	نموذج بثابت	نموذج بثابت	نموذج دون ثابت	نموذج بثابت	نموذج بثابت	
ثابت ودون اتجاه عام	ودون اتجاه عام	واتجاه عام	ثابت ودون اتجاه عام	ودون اتجاه عام	واتجاه عام	
-2.0014	-4.5073	-4.1025	-3.5524	-3.5102	-2.2145	FDI

-1.9822	-3.999845	-2.9004	-2.9851	-3.8771	-2.745	القيمة الجدولة عند مستوى 5%
---------	-----------	---------	---------	---------	--------	-----------------------------------

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج eviews10

يتضمن الجدول أعلاه قيمة إحصائية (T-Statistic) لكل متغير، وقد كشفت نتائج اختبار جذر الوحدة

ديكي-فولر المطور ADF بالنسبة لسلسلة تدفقات النقد الأجنبي أنها تحتوي على جذر وحدة لأن قيم t المحسوبة أقل من الجدولية عند المستوى لكن بعد تطبيق الفرق الأول أصبحت لا تحتو على جذر وحدة أي مستقرة عند الفرق الأول.

3.3. التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

لقد قام كل من Pesaran (1997)، Shinand And Sun (1998) و Pesaran et al (2001). حيث أن هذه

النماذج تمزج بين نموذج (AR) و نموذج الإبطاء الموزع المحدود (داود، و السواعي، 2013، صفحة

361)، حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، و يمكن

تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) أو

متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو خليط من الاثنين و لكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من

الدرجة الثانية (2) (دحماني و ناصور، 11 12 مارس 2013، صفحة 16) 1. حتي يعطي أفضل نتائج

للمعاملات في الأمد الطويل و أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير و تعد معلماته المقدره

في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل جرانجر و جوهانسون

(زيرمي، 2016، صفحة 312)

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من

Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج

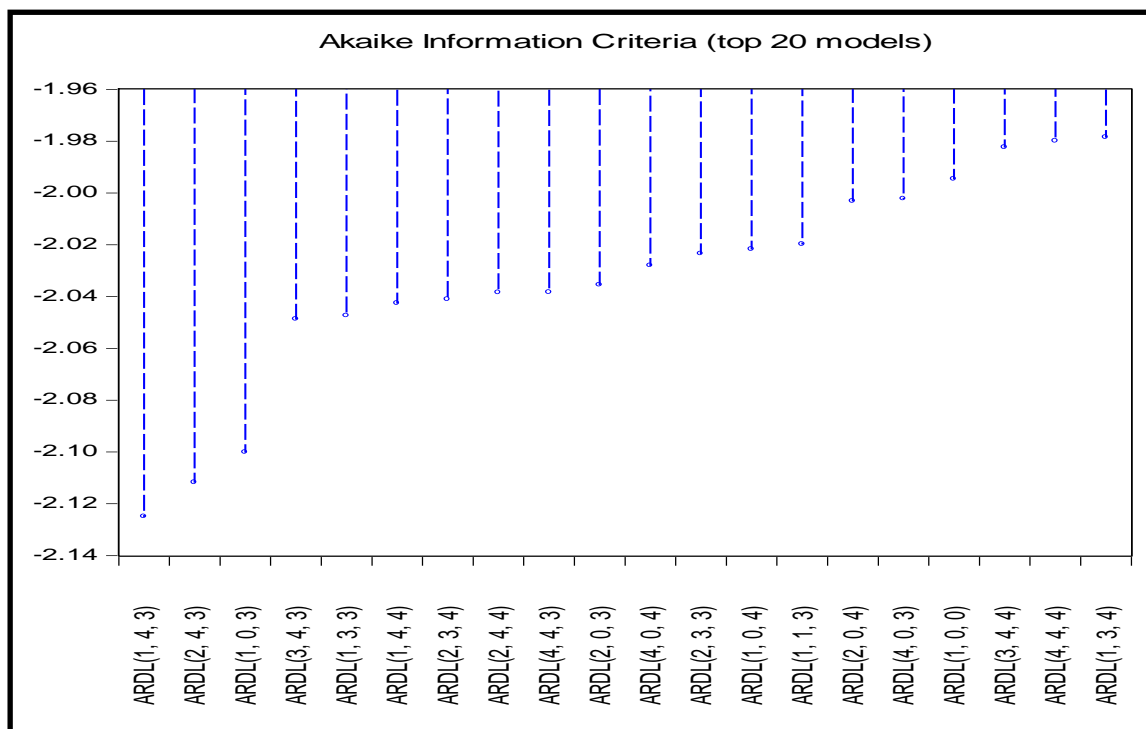
تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة باختبار الحدود، حيث يأخذ النموذج الذي لدينا الصيغة التالية

$$\Delta FDI = \alpha + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta DP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 \Delta RP_{t-i} + \beta_1 FDI_{-1} + \beta_2 DP_{-1} + \beta_3 RP_{-1} + \varepsilon_t$$

1.3.3. تحديد عدد الفجوات

ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة نستخدم عادة معيار (AIC).

الشكل رقم (04): عدد فترات الإبطاء الملائمة حسب معيار AIC



المصدر : من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النموذج الأمثل الذي يعطي أقل قيمة حسب معيار AIC هو (1,4,3) أي

01 إبطاءات للمتغير التابع FDI و 04 إبطاءات للمتغير المستقل DP و 03 إبطاءات للمتغير المستقل RP

2.3.3. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الحدود (test of bound) للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

نتجه من:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود (test of bound)

F-Statistic = 4.5485		
القيم الحرجة		
مستويات المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10%	2.17	3.19
5%	2.72	3.83
2.5%	3.22	4.5

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج eviews10

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة (F-Statistic = 4.5485) أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية (5%)، ومنه يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مكونات السياسة المالية (النفقات العمومية، والإيرادات العامة) والاستثمار الأجنبي المباشر.

3.3.3. تقدير معادلة الأجل الطويل.

بعد إيجاد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مكونات السياسة المالية (النفقات العمومية، الإيرادات العامة) والاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تقدير العلاقة في الأجل الطويل، والنتائج موضحة في الجدول التالي: الجدول رقم (04) نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال نموذج الـ ARDL.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: FDI				
Selected Model: ARDL(1, 4, 3)				
Date: 03/14/21 Time: 20:43				
Sample: 1989 2019				
Included observations: 27				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DP)	0.512479	0.209313	2.502193	0.0265
D(DP(-1))	-0.319218	0.212276	-1.014991	0.1607
D(DP(-2))	-0.112547	0.173340	-1.276909	0.2140
D(DP(-3))	-0.281249	0.114112	-1.524870	0.1278
D(RP)	-0.511278	0.313470	-1.753844	0.1408
D(RP(-1))	-0.390274	0.385120	-1.163191	0.2001
D(RP(-2))	0.554065	0.225752	2.974011	0.0112
CointEq(-1)	-0.430041	0.154781	-2.715403	0.0176
Cointeq = FDI - (2.2109*DP - 1.3314*RP)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP	0.31096	0.035341	5.120106	0.001
RP	-0.23143	0.046551	-4.254117	0.001

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج eviews10

يتكون الجدول أعلاه من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل والتي تعنى بها هذه الدراسة.

وتشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن كل المعلمات النفقات العمومية والإيرادات العامة معنوية عند المستوى 5%، ومنه معادلة الأجل الطويل لمنهج الحدود ARDL المقدره حسب الشكل أعلاه تكون كالتالي:

$$\Delta(FDI) = -0.430041(FDI) + 2.2109DP(-3) - 1.3314RP(-2)$$

التوازني الأجل وهو يؤكد اختبار الحدود بحيث كانت معلمة الحد الطويل، تساوي (ECM=-0.430041) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (5%).

4.3.3. نتائج اختبارات جودة النموذج.

فيما يلي نتائج بعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية المعروفة (عدم ثبات تباين الأخطاء، الارتباط المتسلسل للأخطاء والتوزيع الطبيعي للأخطاء، وكذا اختبار استقرار النموذج للتأكد من خلو البيانات من وجود أي تغيرات هيكلية فيها).

أ. اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity.

لقد تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، والذي يفحص فرضية العدم التي تنفي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية مقابل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لعدم ثبات التباين

احتمال	احصائية F
0.652001	0.50102

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج eviews10

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معنوية احصائية (F) المحسوبة أكبر من 5% حيث (Prob=0.652001) وبالتالي يتم قبول فرضية العدم أي لا وجود لمشكلة عدم ثبات التباين.

ب. اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial Correlation).

تم استخدام Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test، والذي يفحص فرضية العدم التي تنفي وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية مقابل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار (Breusch-Godfrey LM test) لوجود ارتباط ذاتي للأخطاء

احتمال	احصائية F
0.4425	0.87510

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج eviews10

من خلال الجدول السابق يتبين أن احصائية (F) المحسوبة أكبر من 5% حيث (Prob=0.4425) وبالتالي لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

ج. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normal Distribution)

تم تطبيق اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي والذي يفحص فرضية العدم بأن الأخطاء العشوائية تتخذ توزيعا طبيعيا مقابل الفرضية البديلة بأن الأخطاء لا تتخذ التوزيع الطبيعي. حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي

احتمال	احصائية F
0.65201	0.78102

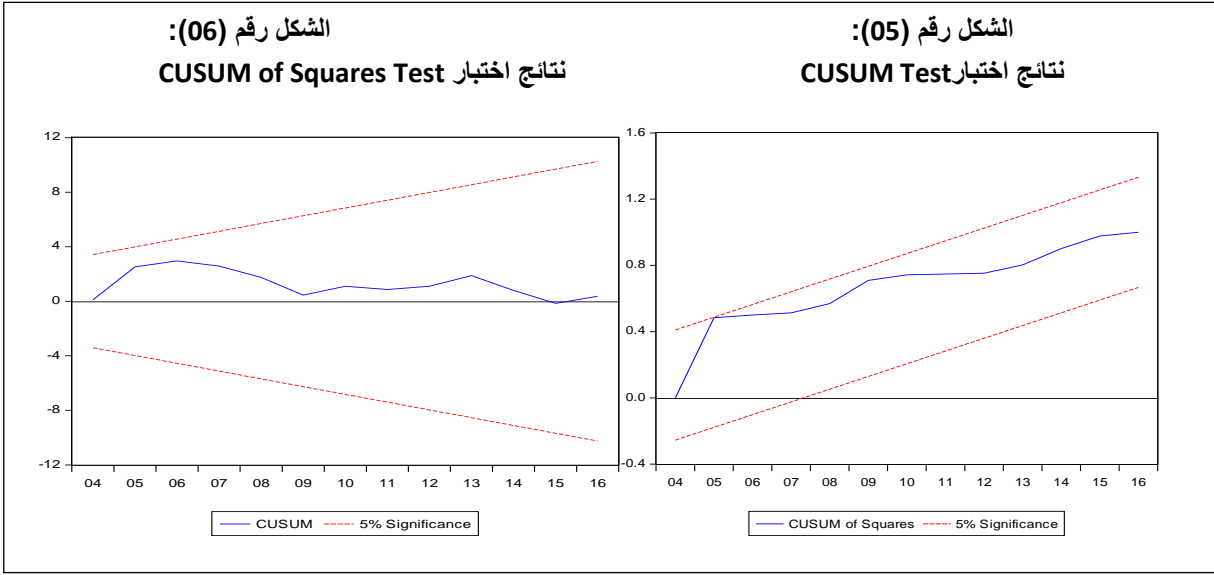
المصدر : من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج eviews10

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن احصائية (F) المحسوبة أكبر من 5% حيث (Prob=0.65201) وبالتالي أن الأخطاء العشوائية تتخذ توزيعا طبيعيا.

د. اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM Test والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares Test.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرّة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%. وهو ما توضحه نتائج هذه الاختبارات على التـوالي:



الدرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على الاستقرار في النموذج.

5.3.3. تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

بعد تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من (النفقات العمومية، الإيرادات العامة) إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما تؤكدته معلمة تصحيح الخطأ التي كانت سالبة ومعنوية عند المستوى. كما تم التوصل من خلال معادلة الأجل الطويل إلى وجود أثر طردي بين النفقات العمومية والاستثمار الأجنبي المباشر بينما كان الأثر عكسي بين الإيرادات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي ارتفاع النفقات العمومية بوحدة واحدة إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.31، ويؤدي ارتفاع الإيرادات العامة بوحدة واحدة إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.23.

4. الخاتمة

1.4. النتائج:

إن حدوث أي انعكاس ايجابي في النفقات العمومية يكون لها أثر ايجابي على الإيرادات العامة على المدى الطويل في الجزائر، ففي السنوات الأولى لم يكن للسياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام لها أي أثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى عدم استثمارها على شكل شركات مع المستثمرين الأجانب في قطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت صناعية، تجارية أو فلاحية الإنتاجية واقتصرها على مشاريع تنمية خاصة بجانب الاجتماعي والبنية

التحتية، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة الا انه لم ينعكس ذلك على استقطاب الاستثمار الأجنبي، كذلك وضع الاقتصاد الجزائري أنداك وعدم وجود استقرار سياسي في المرحلة الأولى ، بينما انطلقا من بداية 2000 ومع الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، واتباع البرامج التنموية من خلال إنفاق 525 مليار دج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، وانفاق 8705 مليار دج (2005-2009)، و مبلغ 21214 مليار دج خلال السنوات الأخيرة(2010-2019)، مما بعثت حركية الاستثمار والنمو من جديد وإبرام العديد من العقود مع مستثمرين أجانب .

بينما انعكست الإيرادات العامة سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن جزء الكبير من الإيرادات ومتمثل في الضرائب له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي ، إذ أن الضرائب تؤدي إلى تقليل الحافز للاستثمار وخلق جو ومناخ غير مشجع عليه، فإن الرفع من الضرائب يؤدي إلى إحجام المستثمرين وتحويل أموالهم واستثماراتهم إلى دول أكثر تنافسية من ناحية خلق مناخ استثماري، وبالتالي تمثل عاملا مثبتا لتراكم رأس المال ، فخفض من معدلات الضريبة يعد عامل مهم لجذب التدفقات الأجنبية ومن مزايا والحوافز المالية، فتوسع أفقي لضرائب يرفع من قيمة الإيرادات العامة ويحافظ على مناخ استثماري جاذب للتدفقات الأجنبية.

2.4 التوصيات:

- تهيئة مناخ استثماري ينافس الدول المجاورة من خلال إصلاح المنظومة القانونية خاصة قاعدة الاستثمار، حل المشاكل الخاصة بالعقار وتطوير الهيكل المؤسسات الخاصة بالاستثمار.
- إصلاح المنظومة البنكية والمالية لمواكبة العصر والتطورات الحاصلة فيه.
- العمل على وضع سياسة كلية واضحة المعالم مع التركيز على إنشاء خريطة استثمارية.
- تشجيع القطاع الخاص ومساعدته على إبرام عقود شراكة مع المستثمرين الأجانب.

5. المراجع

- 1-البنك الدولي. (2017). إحصائيات للفترة من(1990إلى2016)م.
- 2-آمال تخنوني، و بلال ملاخسو. (2015). الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المحلي و الدولي و اثره على التنمية الاقتصادية. ملتقى وطني الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي في الجزائر، (صفحة 22).
- 3-بدر الدين طالبي. (2015). نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية لاقتصاد الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية(ARDL)خلال الفترة (1980-2014)..

- 4- حسام علي داود، و خالد محمد السواعي. (2013). الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج 7 eviews. الطبعة الأولى. الأردن: دار المسيرة.
- 5- حسام وأخرون داود. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 6- دريد محمود السامرائي. (2006). الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 7- طارق لحاج. (2009). المالية العامة (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 8- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (المجلد الطبعة الأولى). مصر: مجموعة النيل العربية للنشر.
- 9- فريد النجار. (2000). الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي (المجلد الطبعة الأولى). الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- 10- محمد ادريوش دحماني، و عبد القادر ناصور. (11 12 مارس 2013). دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. الملتقى الدولي. سطيف.
- 11- مسعود دراوسي. (2006). دراسة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. الجزائر.
- 12- مصطفى الفار. (2008). الإدارة المالية العامة (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 13- نعيمة زيرمي. (2016). أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة تلمسان.